الأمم المتحدة

A/HRC/39/56

الجمعية العامة

Distr.: General
29 June 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته التاسعة عشرة (جنيف، ٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

الرئيس - المقرر: السيد زمير **أكرم**

GE.18-10740(A)

1810740

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – تنظيم الدورة ٣

ثالثاً – ملخص المداولات ٤

ألف – البيانات العامة ٤

باء – الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ١٠

جيم – الحوار التفاعلي مع الخبراء ١١

دال – المساهمات المقدمة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين ١٥

هاء – مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية ١٨

واو – معايير إعمال الحق في التنمية ١٩

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٠

ألف – الاستنتاجات ٢٠

باء – التوصيات ٢١

المرفق

قائمة بأسماء المشتركين ٢٣

أولاً- مقدمة

١- أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/٩ الذي قرر المجلس بموجبه أن يجدد ولاية الفريق العامل حتى إنجاز المهام الموكلة إليه، وأن يعقد الفريق العامل دورات سنوية مدة كل منها خمسة أيام عمل ويقدم تقاريره إلى المجلس.

٢- وتتمثل ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٧٢/١٩٩٨، في رصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية، على النحو المبين في إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١)، على الصعيدين الوطني والدولي، وتقديم توصيات في هذا الشأن وتحليل العقبات التي تعترض التمتع الكامل بهذا الحق، مع التركيز في كل سنة على التزامات محددة واردة في الإعلان؛ واستعراض التقارير وأي معلومات أخرى تقدمها الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن العلاقة بين أنشطتها والحق في التنمية؛ وتقديم تقرير عن مداولاته في كل دورة إلى لجنة حقوق الإنسان لتنظر فيه، على أن يشمل التقرير المشورة المسداة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن إعمال الحق في التنمية، ويقترح برامج ممكنة للمساعدة التقنية، بناءً على طلب البلدان المعنية، بهدف تعزيز إعمال الحق في التنمية.

ثانياً- تنظيم الدورة

٣- عقد الفريق العامل دورته التاسعة عشرة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وافتتحت الدورة نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وأكدت، في بيانها الافتتاحي[(١)]، عدم تجزؤ جميع حقوق الإنسان وطابعها العالمي، والنهج الذي يمكن به للحق في التنمية أن يساهم مساهمة فريدة وأساسية في التصدي للتحديات العالمية. وقالت إن التفاوت الاجتماعي والتمييز هما التحديان الحاسمان في زمننا. وأشارت إلى الأثر المدمر للتدفقات المالية غير المشروعة؛ وضعف أنماط الإنفاق العام؛ وتقويض المصالح السياسية للخدمات العامة. وأضافت أنه لن يتأتى الحصول على نتائج مختلفة إلا من خلال اتباع نهج مختلف، تُتقاسم فيه فوائد التنمية والعولمة بصورة عادلة، بحيث لا يُترك أحد خلف الركب، إما عن قصد أو بسبب الإهمال. ودعت الفريق العامل إلى التفكير ملياً في ولايته وإنجازاته والتحديات التي يواجهها، وإلى النظر في سبل جديدة لتحقيق تقدم في إعمال الحق في التنمية.

٤- وأعاد الفريق العامل، في جلسته الأولى المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، انتخاب السيد زمير أكرم بالتزكية رئيساً/مقرراً. وأشار الرئيس/المقرر، في بيانه الافتتاحي[(٢)]، إلى عدة صكوك اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء ودعا الدول الأعضاء إلى استخدام هذه النصوص المعتمدة بتوافق الآراء كأساس للمضي قدماً في إعمال الحق في التنمية. وأضاف إنه دأب على

(١) يمكن الاطّلاع على النص الكامل للبيان على الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/19thSession.aspx.

(٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/19thSession.aspx.

القول إنه لا يمكن تحقيق تقدم في الفريق العامل إلا إذا أبدت الدول الأعضاء المشاركة الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى صيغ توفيقية والبحث عن أرضية مشتركة. وقد عززت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) إمكانيات إعمال الحق في التنمية نظراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها متفقة بشكل واسع مع ذلك الحق. وأشار الرئيس/المقرر إلى ورقة قدمها إلى الفريق العامل تبرز العناصر المشتركة في النصوص الرئيسية[٣].

٥- ودعا الرئيس السيد فيتالي روساك، رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق بشعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فلفت هذا الأخير انتباه الفريق العامل إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٧٢ المتعلق بخطة المؤتمرات، وما ورد فيه بشأن استخدام موارد خدمات المؤتمرات. وقد رمى من ذلك إلى التوعية بأن معدل استفادة الفريق العامل من الموارد قد هبط إلى أقل من المعيار المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، وتشجيع جميع المشاركين في الدورة على استخدام الوقت المخصص والموارد المخصصة استخداماً حكيماً، مع مراعاة القيود على قدرة مكتب الأمم المتحدة في جنيف على خدمة المؤتمرات، وهي قدرة محدودة.

٦- واعتمد الفريق العامل بعد ذلك جدول أعماله (A/HRC/WG.2/18/1) وبرنامج عمله (A/HRC/WG.2/19/INF.1)، مع إدخال تعديل طفيف على النص الوارد في البند ٤(هـ) من جدول الأعمال اقترحه الاتحاد الأوروبي وأيدته اليابان (A/HRC/WG.2/19/INF.1/Rev.1). وكانت مصر قد قبلت التعديل في بادئ الأمر، لكنها لاحظت فيما بعد أن النص الأصلي يتفق مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦ بشأن الحق في التنمية.

٧- ونظر الفريق العامل، خلال الدورة، في مساهمات قدمتها بعض الدول وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن إعمال الحق في التنمية، وفي تعليقات وآراء وردت من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية لإعمال هذا الحق (A/HRC/WG.2/17/2 وA/HRC/WG.2/18/G.1). وأجرى الفريق العامل أيضاً حواراً تفاعلياً مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ومع خبراء معنيين بإعمال هذا الحق.

ثالثاً- ملخص المداولات

ألف- البيانات العامة

٨- تحدث ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز فأكد من جديد الالتزامات المقدمة في مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز. وقال إن حركة عدم الانحياز تؤمن إيماناً راسخاً بأن إعمال الحق في التنمية ضرورة وأن على المجتمع الدولي أن يبرهن عن التزامه وأن يعطي الحق في التنمية المكانة الرفيعة التي يستحقها. وينبغي أن يكون للحق في التنمية دور مركزي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشكل التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من الإعمال الكامل للحق في التنمية ويمكن أن يساعد على التغلب على التحديات العالمية الباقية. وتأمل حركة عدم الانحياز في أن يتمكن الفريق العامل من تحقيق تقدم في وضع مجموعة معايير كاملة وفريدة لإعمال الحق في التنمية.

(٣) A/HRC/WG.2/19/CRP.1.

٩- وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً قوياً بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل من أجل ضمان الأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها والتشجيع على إقامة الحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية البشرية، والمساءلة، والعولمة المنصفة. وما زال هناك اختلاف في الآراء بشأن فهم الحق في التنمية. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للحق في التنمية، استناداً إلى عدم تجزؤ جميع حقوق الإنسان وترابطها، والطابع المتعدد الأبعاد لاستراتيجيات التنمية والأفراد بوصفهم محور عملية التنمية. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد أيضاً موقفه المتمثل في عدم تأييده وضع معيار دولي ذي طابع ملزم. وأعرب عن استعداده لمواصلة النظر في معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية من خلال نهج يقوم على توافق الآراء.

١٠- وتحدّث مندوب باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي فقال إنه، بعد انقضاء عقدين عمل الفريق العامل خلالهما على تبسيط وترشيد العناصر والمعايير والمبادئ التوجيهية، قد آن الأوان للانتقال من النقاش إلى الإجراءات العملية. وتحث منظمة التعاون الإسلامي الفريق العامل على الشروع في وضع صك بشأن الحق في التنمية ملزم قانونياً على الصعيد الدولي دون مزيد من التأخير. وتدعو الأطراف إلى إبداء المرونة والقبول بالحلول الوسط، من أجل التخلي عن المواقف التي تخندقت فيها والتي أدت إلى خروج العملية عن السكة حتى هذا التاريخ.

١١- وتحدث مندوب توغو باسم المجموعة الأفريقية، معرباً عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز، فتمنى أن يرى الصيغة النهائية للمعايير والمعايير الفرعية فيما يتعلق بوضع مجموعة معايير شاملة ومتسقة لإعمال الحق في التنمية وآليات متابعة سليمة. وقال إن مشاركة أضعف الفئات والاستماع لأصواتها أمر جوهري. ودعا المندوب البلدان المتقدمة إلى ضمان تمويل عادل للتنمية وإصلاح نظامي التجارة الحرة والتمويل الإنمائي الراهنين، لكونهما يعوقان التنمية المستدامة.

١٢- وذكر ممثل البرازيل أن الحق في التنمية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال جميع حقوق الإنسان. وعلى الرغم من اعترافه باختلاف الوضع القانوني لمعايير حقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠، فإن مما لا شك فيه أن المعايير والخطة متكاملان ويعزز أحدهما الآخر. وإن الشروع في دراسة المعايير والمعايير الفرعية فيما يتعلق بوضع مجموعة معايير شاملة ومتسقة لإعمال الحق في التنمية قد عزز فهم البلد للحق في التنمية وعمّقه. وقد حان الوقت للسير قدماً لمعالجة القضايا الناشئة ذات الأولوية في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣- وأشار مندوب جمهورية إيران الإسلامية إلى أن البلدان النامية ناضلت سنوات عديدة من أجل تحقيق الرفاه والازدهار لشعوبها وأنها حريصة، بالتالي، على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. فالتنمية حق، وإن جمهورية إيران الإسلامية تدحض أي نهج يحاول تقويض ذلك الحق أو ربطه بالإحسان أو الامتياز أو السخاء. وعلى الرغم من أن المناقشات المتعلقة بالحق في التنمية قد تأثرت تأثراً سلبياً بالاختلافات السياسية والمفاهيمية، فإن العولمة والأزمات الاقتصادية قد سلطتا الضوء على أن الحق في التنمية هام للبلدان كافة، بصرف النظر عن مستوى التنمية فيها. وينبغي التغلب على المأزق السياسي والانتقال من الخطابة إلى العمل.

١٤- وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز وأكد من جديد أهمية الحق في التنمية فيما يتعلق بالتنوع الثقافي والسياقات الاجتماعية. وأكد الممثل من جديد أيضاً المساواة السيادية الأساسية للدول في القانون الدولي. وقال إن النظام المالي الدولي الراهن يعزز التفاوت والفقر والتهميش، وإنه يلزم اتخاذ تدابير على المستوى الدولي لضمان ممارسة وإعمال الحق في التنمية على نحو كامل. ووضع صك ملزم أمر حيوي لسد تلك الثغرة القانونية.

١٥- وأعرب مندوب كوبا عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز. وقال إن العقبات القائمة أمام إعمال الحق في التنمية تحول بصورة متزايدة دون تمتُّع الناس بالتنمية وبما لهم من حقوق الإنسان. ويتضمن الحق في التنمية أيضاً بعداً يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة. والمسألة الآن تتعلق بتفعيل ذلك الحق بدلاً من مناقشة ما إذا كان حقاً من حقوق الإنسان. وتشجع كوبا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تفعيل الحق في التنمية على المستوى الوطني، ولا تزال على استعداد لإقامة حوار بنّاء مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

١٦- وأعرب مندوب نيجيريا عن اتفاقه مع المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي فأكد من جديد موقف نيجيريا وهو أن الحق في التنمية يستحق درجة كافية من الاهتمام الدولي ويعد عاملاً رئيسياً في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. فانعدام الفرص التنموية يؤثر تأثيراً سلبياً على رفاه مواطني البلدان النامية ويساهم في عدم الاستقرار وفي نشوء النزاعات، الأمر الذي يشكل خطراً يهدد السلم والأمن العالميين. وتحث نيجيريا جميع أصحاب المصلحة على وضع الخلافات الظاهرية جانباً والالتزام بالجهود الدولية الهادفة إلى أعمال الحق في التنمية.

١٧- وقال ممثل الصين إن التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وإن جميع البلدان حرة في اختيار خططها الإنمائية الخاصة بها والملائمة للحقائق القائمة فيها. وبغية تحقيق التنمية المتينة والمستدامة والشاملة للجميع، تهيب الصين بجميع الدول أن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة وتحترم النظم السياسية والاجتماعية المختلفة والتقدم الإنمائي في مختلف البلدان، وتعزز الحوار والتعاون، وتدمج التنمية المستدامة دمجاً كاملاً في خططها، وتقيم علاقات دولية عادلة ومنصفة وتنم عن الاحترام المتبادل.

١٨- وأشار مندوب سري لانكا إلى أن بلده لا يزال بصدد تفعيل تلك الولاية نظراً إلى عدم وجود مجموعة معايير شاملة ومتسقة لتقييم التنمية. وقال إنه يلزم بذل جهود إقليمية ودولية تكمّل الجهود الوطنية. وقد أطلقت سري لانكا الآن، من خلال وثيقة السياسة العامة التي أعدتها بعنوان "رؤية ٢٠٢٥: بلد مغتَنٍ"، إطاراً شاملاً للتخفيف من الفقر. وكرر المندوب الدعوة إلى وضع الصيغة النهائية لمجموعة المعايير بوصف ذلك مسألة ملحة وأكد أهمية الانتهاء من صوغ المعايير والمعايير الفرعية، التي ما زالت موضع تفاوض منذ عام ٢٠١٠.

١٩- وأعرب ممثل باكستان عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وقال إن إعلان الحق في التنمية يحدد بشكل عريض مختلف جوانب الحق في التنمية، بينما تُعتبر المناقشات المتعلقة بالمعايير والمعايير الفرعية ومجموعة المعايير مفيدة لوضع قوائم مختصرة لمختلف الفئات والعناصر والمبادئ التوجيهية من أجل تفعيل الحق في التنمية. ويشكل الحق في التنمية جسراً بين التنمية وحقوق الإنسان. وتؤيد باكستان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى

لعام ٢٠١٨ بشأن التنمية المستدامة ": التحوّل نحو مجتمعات مستدامة وقابلة للتكيف"، الذي قد يساعد في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠- وأعرب ممثل مصر عن اتفاقه مع المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، وأشار إلى أن الحق في التنمية يتطلب تعاوناً دولياً في إطار علاقات اقتصادية منصفة وتبادل أفضل الممارسات، ونقل التكنولوجيا، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، في الآن ذاته. وتتطلع مصر إلى اختتام النقاش المتعلق بمجموعة المقاييس والمعايير. وإن أي تأخير إضافي في اعتماد المعايير ينبغي أن يحفز مجلس حقوق الإنسان على البت في أفضل سبيل لوضع صك ملزم قانونياً.

٢١- وذكر مندوب جنوب أفريقيا أن الوعد الناشئ عن الحق في التنمية لم يتحقق حتى الآن وأن المناقشات الفلسفية قد قوضته، مع حدوث تراجع بشأن التزامات أساسية. فالحق في التنمية حق مساو لباقي الحقوق، وإن المادة ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تشهد على التزام القارة بإعماله عملياً. وأشار المندوب إلى الجمود الملاحظ فيما يتعلق بتحقيق تقدم بشأن الحق في التنمية في الفريق العامل، بسبب الاختلافات الإيديولوجية، في حين أن الفقر وما تواجهه التنمية من عقبات لا يزالان عميقي الجذور. وتحدث المندوب أيضاً عن ضرورة مشاركة كل من المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج الحق في التنمية في أنشطتها، والمفوض السامي من أجل تحديد مشاريع ملموسة قائمة بذاتها وتنفيذها.

٢٢- وأعرب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية عن أسفه لأن بعض البلدان المتقدمة قد عطّلت هذا العمل على مرّ السنين، وأشار إلى أن العقوبات المفروضة من جانب واحد تحول دون إحراز تقدم في العمل المتعلق بالتنمية وإلى أن الرأسمالية تزيد التفاوتات سوءاً. وشدد الممثل على ضرورة وضع وثيقة ملزمة قانونياً، معيداً تأكيد أحكام إعلان الحق في التنمية، وأعرب عن تأييده لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن تفعيل الحق في التنمية.

٢٣- وأعرب مندوب إثيوبيا عن اتفاقه مع المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وقال إنه يعتقد أن التنمية هي مسألة بقاء الإنسان ككائن بشري وحق أساسي من حقوق الإنسان. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بالعمل والتعاون من أجل إعماله. وأضاف إن نمو البلد منفرداً أكثر كلفة من نموه مع الآخرين، وإن الحكومة تجتهد وتعمل من أجل تحقيق التنمية مع جيرانها ابتغاءً للمنفعة المتبادلة ولإيجاد عالم يسوده السلام من خلال الحد من الفقر وخلق وظائف إضافية.

٢٤- وذكر ممثل نيبال أنه ليس من قبيل المغالاة الإشارة إلى ما يمثله الحق في التنمية من قيمة لبلد من أقل البلدان نمواً. فالحق في التنمية يمكن أن يشكل صلات وصل حقيقية تقود إلى إعمال جميع حقوق الإنسان وتدعو إلى إدماج ذلك الحق في صلب الخطط. وتأمل نيبال أن يُستكمل النظر في المعايير والمعايير الفرعية وتعتقد أن حلم إعمال الحق في التنمية لن يتحقق ما لم يتم إيجاد بيئة عادلة ويمكن التنبؤ بها، يدعمها إطار قانوني دولي مناسب.

٢٥- وأعرب مندوب قطر عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز. وتلاحظ قطر، للأسف، أن استخدام تدابير انفرادية موحدة إلى حد بعيد من حيث المصالح يخلق عقبات أمام تعزيز الحق في التنمية ويحول دون إعماله، فضلاً عن أنه يؤثر في التعاون العالمي لتحقيق التنمية المستدامة.

وتشجع قطر الدول على التغلب على تلك العقبات بتجنب اتباع سياسات من هذه القبيل، وتعرب عن دعمها لجهود الفريق العامل بشأن اعتماد المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية.

٢٦- وأعرب مندوب موزامبيق عن اتفاقه مع المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، وقال إن موزامبيق تناشد جميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم لولاية ذلك الفريق وولاية المقرر الخاص على السواء، حتى وإن كان الحق في التنمية لا يحظى بتوافق الآراء. وأضاف قائلاً إن مبادئ عدم ترك أحد خلف الركب، والعالمية، والشمول، تعزز الحق في التنمية والدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشجع موزامبيق الجهود المبذولة لضمان مشاركة محتملة للفريق العامل مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، نظراً إلى وجود روابط جوهرية بين العمليتين.

٢٧- وأشار ممثل الكرسي الرسولي إلى أنه لا ينبغي النظر إلى التنمية من الوجهة الاقتصادية فقط، بل ينبغي النظر إليها أيضاً من وجهة إنسانية تماماً. ويأمل الكرسي الرسولي أن تكون الالتزامات الرسمية المقدمة في عام ٢٠١٥ بمثابة حفاز لتنفيذ مبادئ واضحة لتعزيز الخير العام وتحسين جميع قطاعات الحياة. فالبشرية تواجه تحديات حاسمة، لكن تحديات الالتزام الحقيقي والتنفيذ الحقيقي أكبر منها أيضاً.

٢٨- وأعرب مندوب ماليزيا عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وقال إن تمكين المرأة والفتاة يشكل العنصر الرئيسي في خطة التنمية. وعدَّد المندوب عدداً من العقبات التي تعترض التنمية، ومنها العنف، والنزاع، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وشدد على العقبات الاجتماعية. وتؤكد ماليزيا ضرورة قيام تعاون دولي لتذليل تلك العقبات، وتدعو الدول إلى استخدام جميع الوسائل لإعمال الحق في التنمية.

٢٩- وأعرب ممثل الجزائر عن دعمه الكامل للفريق العامل ولعمله. وأشار الممثل إلى أن الحق في التنمية هو حق فردي وجماعي في آن واحد، وسلّط الضوء على ضرورة إيجاد بيئة تمكين تمنح الأفراد والمجتمع القدرة على التطور. وأعرب الممثل عن أسفه لأن بعض المصالح السياسية قد أعاقت عمل الفريق العامل، وشدد على ضرورة إعطاء زخم جديد لإعمال الحق في التنمية.

٣٠- وأعرب ممثل بوتسوانا عن اتفاقه مع المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، وذكر أن التحديات الحالية التي تعوق إعمال الحق في التنمية يمكن أن تؤثر على التمتع ببعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف إن أكثر الجهات تضرراً من حيث تفاوت التقدم المحرز في الجهود العالمية لتحقيق رؤية الإعلان، هي، بوجه خاص، الشعب في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة برمتها ألا تألو جهداً في إدماج الحق في التنمية في خططها. وأكد الممثل من جديد التزام بوتسوانا باستكمال النظر في مشروع المعايير والمعايير الفرعية.

٣١- وأعرب مندوب الكويت عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وقال إن الكويت تأمل أن تفضي الجهود المبذولة في الفريق العامل وجهود المقرر الخاص إلى التصدي للتحديات التي يواجهها إعمال الحق في التنمية. وشدد المندوب على ضرورة التركيز على القضايا الإنسانية، وتحدث عن إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الهادف

إلى تقديم المعونة الإنسانية إلى البلدان النامية. وأعرب المندوب عن الأمل في أن تتمكن الدول من التوصل إلى تفاهم بشأن المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية في الدورة المقبلة.

٣٢- وأعرب مندوب إكوادور عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز وأشار إلى أنه بعد انقضاء أكثر من ٣٠ سنة على اعتماد إعلان الحق في التنمية، أصبحت هناك حاجة إلى المضي قدماً. وأضاف إن أكوادور تؤيد العمل بشأن الوثيقة التي تتضمن المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية، وتأمل أن توضع الصيغة النهائية للوثيقة في الدورة المقبلة. وأشار المندوب إلى ضرورة أن تؤخذ في الحسبان نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى السابق ومجموعة الصكوك الدولية القائمة، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٧ بشأن الحق في الوصول إلى العدالة بموجب المادة ١٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٣- وأعرب ممثل إندونيسيا عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ولاحظ أن النقاش المتعلق بمجموعة المقاييس والمعايير والمعايير الفرعية التنفيذية قد استمر لبعض الوقت دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وقال إنه ينبغي أن يكون هناك التزام سياسي واستعداد من جانب جميع الدول الأعضاء من أجل إعمال ذلك الحق الهام جداً. وينبغي أن تعترف جميع الدول بالتعاون الدولي والشراكة العالمية بوصفهما عنصرين أساسين. وقد بذلت إندونيسيا جهوداً من أجل إعمال الحق في التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٤- وأعرب مندوب أذربيجان عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي وتحدث عن ضرورة القيام بالمزيد من الدعاية فيما يتعلق بذلك الحدث وبالمناقشات الجارية بشأن الحق في التنمية وتسليط المزيد من الضوء عليهما. ومن شأن تبادل الآراء المختلفة أن يفضي إلى نتائج ملموسة لزيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية. وتأمل أذربيجان أن يسفر المجهود الحالي عن نتائج ملموسة. وشدد المندوب على أن خطة عام ٢٠٣٠ هي الجزء المركزي لخطة التنمية على المستويات كافة، وعلى أنه، مع وجود حركات هجرة سكانية واسعة النطاق، باتت هناك حاجة إلى تعزيز التضامن والتعاون على الصعيد الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية.

٣٥- وأعرب مندوب الفلبين عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز. وقال إن الفلبين تقدر التقدم المحرز في صوغ المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية وتأمل أن يفضي العمل التعاوني خلال الدورة الحالية إلى إنجاز تلك العملية. ولمّا كان الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وكان يتجسد في اتفاقات متعددة الأطراف رئيسية عقدت مؤخراً، فإن الفلبين تنضم إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى بدء وضع صك ملزم قانونياً بشأن الحق في التنمية.

٣٦- وأعرب ممثل سوريا عن اتفاقه مع حركة عدم الانحياز ولاحظ أنه بعد مرور ٣٠ سنة على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لا يزال هناك عدد من العقبات أمام إعمال ذلك الحق. وقال الممثل إن البلدان المتقدمة اعتمدت أيضاً سياسات تخلق عقبات من هذا القبيل، مثل اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد أو استخدام الإرهاب لزعزعة استقرار بلدان أخرى. وأكد الممثل من جديد أهمية الصلة القائمة بين مختلف حقوق الإنسان وأهمية التعاون الدولي وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

٣٧- وأشار ممثل مركز الجنوب إلى أن الحق في التنمية هو العنصر الرئيسي لعمل المركز، وأكد أهمية الإعلان. وأشار الممثل أيضاً إلى اجتماع بلدان حركة عدم الانحياز في باكو الذي أُعلن فيه أن إعلان الحق في التنمية يتطلب تغيراً عميقاً في البنية الاقتصادية الدولية، بما في ذلك إيجاد أوضاع اقتصادية واجتماعية مؤاتية للبلدان النامية. وشدد الممثل على ضرورة القضاء على الفقر، بوصفه عنصراً حاسماً لتعزيز الحق في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- وتحدث ممثل رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين باسم منتدى جنيف للمنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية فقال إنه يمكن إعمال حقوق الإنسان على نحو أفضل إذا كانت لدى الدول الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بإعمال الحق في التنمية والنظر إليه بصورة شمولية ونقدية ومتعددة الأبعاد. وأضاف إن قيام تعاون وتضامن فعالين على المستوى الدولي أمر ضروري لتحقيق إطار عالمي بشأن الحق في التنمية. ويأمل المنتدى أن تتخذ الدول موقفاً بنّاءً بشكل أكبر في النقاش المتعلق بالمعايير والمعايير الفرعية التنفيذية في هذه الدورة، بغية اختتام العملية. ولمّا كانت وثيقة العمل المتعلقة بالمعايير والمعايير الفرعية التنفيذية قد أصبحت تدريجياً صعبة الفهم، فقد أصدر المنتدى جدولاً يبين أوجه التشابه ومواطن التكرار، بغية الإسراع في النقاش.

٣٩- وأعرب ممثل المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية عن القلق إزاء فجوة التنفيذ القائمة بين المبادئ المكرسة في إعلان الحق في التنمية، وضعف حماية حقوق الشعوب الخاضعة للهيمنة الاستعمارية والاحتلال. وتشير المادة ٥ من إعلان الحق في التنمية، بوضوح، إلى أن الحق في تقرير المصير يجب أن يكون مشمولاً في إعداد مشروع صك دولي.

باء- الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية

٤٠- تحدث المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، السيد سعد الفرارجي، إلى الفريق العامل في جلسته الثانية، فقدم لمحة عن ولايته وعن العمل المضطلع به. وقال إن الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان الأخرى تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي هام، فإن للتنمية جانباً نوعياً، ومن الأمور الجوهرية أن تشمل البعد المتعلق بحقوق الإنسان. ويجب أن يكون إعلان الحق في التنمية القوة المرشدة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحدث عن المشاورات الإقليمية بشأن إعمال الحق في التنمية، على النحو المطلوب في قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦. وقال إن النقطة التي ركزت عليها المشاورات هي تحديد وتشجيع الممارسات الجيدة في إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتصميم السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق تقدم في التنمية البشرية، وتنفيذ تلك السياسات والبرامج ورصدها وتقييمها. وكانت أهمية مشاركة وإدماج جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بصورة فعالة في عملية التنمية أحد المواضيع الجامعة التي برزت خلال المشاورات. والهدف النهائي هو صوغ مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ سياسات وبرامج لإعمال الحق في التنمية. وقدم المقرر الخاص أيضاً معلومات عن زيارته المقبلة إلى كابو فيردي وتقاريره القادمة بشأن الحق في التنمية وعدم المساواة والتعاون بين بلدان الجنوب. وأمل أن تكون هذه الشراكة مع الفريق العامل مثالاً جيداً على أوجه التآزر في عمل الإجراءات الخاصة والآليات الأخرى.

٤١- وتحدث ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز وتناول الكلام بعده ممثل الاتحاد الأوروبي وممثلو جمهورية إيران الإسلامية ومصر وجنوب أفريقيا وتونس وإكوادور وممثل رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين الذي تحدث باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، وممثل المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية. ورحب عدة متكلمين بالنهج الذي اتبعه المقرر الخاص في عمله، مسلطين الضوء على تعاونه مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الآليات المنخرطة في قضايا تتعلق بالحق في التنمية. ويمكن أن تشكل الولاية فرصة قيّمة لمواصلة إحراز تقدم في تذليل العقبات التي أعاقت إعمال الحق في التنمية على نحو فعال. وأحاط الاتحاد الأوروبي علماً بتقرير المقرر الخاص وشدد على أنه يشعر بالقلق إزاء ازدواجية العمل بين ولاية المقرر الخاص والفريق العامل. وسلّم بعض الوفود بأهمية مواصلة إقامة حوار سلس مع المقرر الخاص، وخاصة فيما يتعلق بوضع مجموعة معايير وحيدة وكاملة لإعمال الحق في التنمية. ويمكن للتعاون والشراكة على الصعيد الدولي أن يسهما في ضمان تنمية مستدامة وشاملة للجميع وأن يساعدا على صوغ نظام عالمي يقوم على القواعد. وأكد الممثلون الحاجة إلى إزالة العقبات التي تعوق الحق في التنمية، ولا سيما التسييس.

٤٢- ورحب المقرر الخاص بجميع المساهمات وأكد من جديد أن الدعم الواسع لعمله من شأنه أن يشجع على المشاركة على نحو أوسع في عمل المكلف بالولاية والتعاون معه. فالتنسيق فيما بين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مهم. وأشار إلى المشاورة الإقليمية التي عُقِدت وشرح الطريقة التي خُططت بها الاجتماعات وقال إنه يتقبل برحابة صدر أية تعليقات على العمل حتى هذا التاريخ.

جيم- الحوار التفاعلي مع الخبراء

٤٣- وفقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس ٩/٣٦، أجرى الفريق العامل حواراً تفاعلياً مع الخبراء حول إعمال الحق في التنمية والآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك إمكانية مشاركة الفريق العامل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[٤]. وضم فريق الخبراء الأول أوليفييه دي شوتر، عضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبوميكا موشالا، الخبيرة الاستشارية المستقلة المعنية بالمالية والتنمية المستدامة، ولوسي كلاريج، الخبيرة القانونية، وفيسنتي يو، نائب المدير التنفيذي لمركز الجنوب ومنسق برنامج الحوكمة العالمية لأغراض التنمية.

٤٤- وعرض السيد دي شوتر دراسة عن الأبعاد الدولية للحق في التنمية. وقال إن الحق في التنمية ينبغي ألاّ يكون مستقلاً عن الحقوق الأخرى بل ينبغي أن يمتد تأثيره إلى خارج منظومة الأمم المتحدة. وهناك فئتان من الالتزامات الدولية: (أ) التزامات خارج الحدود الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان، تشمل واجبات "سلبية" و"إيجابية". وأشار في سياقها إلى جملة أمور، منها التعليق العام رقم ٢٤ بشأن التزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية، الذي اعتمدته اللجنة المعنية

(٤) يمكن الاطلاع على نسخ عروض الخبراء على الرابط www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/19thSession.aspx.

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٧؛ و(ب) التزامات عالمية، يتمثل أحد مميزاتها في واجب الدول في أخذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار بحسن نية سعياً إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية. ومن بين أهم المجالات الأساسية لإحراز تقدم في مجال التنمية: إعادة هيكلة الدين الخارجي وتخفيفه، والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإصلاح التجارة والاستثمار، وتنظيم الشركات عبر الوطنية، وحقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، والدعم الدولي لإنشاء أرضيات حماية اجتماعية عالمية. ويتضمن التقرير توصيات تطلعية.

٤٥- وعرضت السيدة موشالا دراسة عن الحق في التنمية والتدفقات المالية غير المشروعة. وقالت إن الطرح المتمثل في ربط التدفقات المالية غير المشروعة بالحق في التنمية يقوم على أن هذا الحق يجعل من منع التدفقات المالية غير المشروعة وتنظيمها والقضاء عليها في نهاية الأمر ضرورة من ضرورات حقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، هناك ثلاثة أطر، هي إعلان الحق في التنمية، وخطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتمويل لأغراض التنمية، تتسم بأهمية مركزية لاتخاذ إجراءات ذات معنى بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. وشرحت مفهوم سوء تسعير الصفقات المعقودة بين أفرع الشركة الواحدة، والملاذات الضريبية، والثروة اللاإقليمية، وأشارت إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل، بأساليب مختلفة، عائقاً كبيراً أمام حشد الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمويل لأغراض التنمية. وبالتالي، فإن التعاون العالمي في المجال الضريبي بين الدول في إطار المنظمات الدولية يتسم بأهمية حاسمة.

٤٦- وأطلعت السيدة كلاريدج الفريق العامل على التطورات التي حدثت على صعيد الاجتهاد بشأن الحق في التنمية في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية أوجييك. فقد أكدت المحكمة من جديد الاجتهاد السابق للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومفاده أنه يحق للشعوب الأصلية التمتع بالحق في التنمية بموجب المادة ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وسلمت المحكمة بأن المشاركة عنصر أساسي من عناصر الحق في التنمية. وأيّدت أيضاً المبادئ المبينة في السوابق القانونية ذات الصلة. وأعلنت المحكمة، استناداً إلى المادة ٢٣ من إعلان حقوق الشعوب الأصلية، أن الدولة مسؤولة عن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب. ويؤكد الحكم أن هناك واجباً إيجابياً واضحاً على عاتق الدولة بأن تضمن عدم ترك هذه الشعوب خارج عملية التنمية أو فوائدها.

٤٧- وتحدث السيد يو عن التحديات التي يواجهها إعمال الحق في التنمية وخطة عام ٢٠٣٠. فقال إن التحديات الرئيسية تتمثل في أن الاقتصاد العالمي ما زال غامضاً وغير مستقر. إلا أن المجتمع الدولي، الذي يشمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، غير مستعد لمواجهة أزمة اقتصادية جديدة أو تباطؤ في النشاط الاقتصادي. ويمكن لتغير المناخ أيضاً أن يعوق التنمية والحق في التنمية، وبالتالي، يتعيّن زيادة وتيرة تنفيذ اتفاق باريس. ويمكن بحث هذه المعوقات لإيجاد استراتيجية وطنية فعالة متكيفة مع هذا السياق. وبالنظر إلى عدم التكافؤ في ميدان المنافسة، فإن مبدأي المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ينبغي أن يتجسّدا في الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ بحيث تتمكّن البلدان النامية من تصميم

السياسات الوطنية المناسبة. وتتطلب مجالات السياسة العامة إصلاحات منهجية، مع شراكات وطنية قوية.

٤٨- وفي النقاش الذي أعقب ذلك، تناول الكلمة كل من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، متحدثاً باسم حركة عدم الانحياز، وممثلي كينيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والاتحاد الأوروبي، وإكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتبعهم ممثل رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، متحدثاً باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، وممثل المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية. وأكد الممثلون من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب عنصر هام من عناصر التعاون الدولي لأغراض التنمية المستدامة، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب. وطرح مندوب كينيا سؤالاً محدداً بشأن الحكم الصادر في قضية أوجييك وأوضح أنه جرى تشكيل فرقة عمل لتنفيذ الحكم. وسأل أيضاً عما إذا كانت هناك أمثلة على قضايا مماثلة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وانتهاكات الحق في التنمية في هيئات قضائية أخرى. وأشار مندوبون إلى أن خطة عمل ٢٠٣٠ والهدف ١٧ منها يجسدان بوضوح إعلان الحق بالتنمية، وإلى أن وسائل التنفيذ هي وسائل أساسية لنجاح البلدان في تلبية احتياجاتها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن جميع وسائل التنفيذ تستحق ذات الدرجة من الاهتمام. وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي أن خطة عمل ٢٠٣٠ تضع ضرورة تحقيق المساواة وعدم التمييز في صلب اهتماماتها. وأبرز بعض المندوبين ضرورة مواصلة العمل من أجل وضع سياسات بشأن التنمية على وجه أخص والقيام بما تقتضيه تلك السياسات والاستراتيجيات من أنشطة لمعالجة القضايا الراهنة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالاستثمار، والافتقار إلى آليات مستقلة لتسوية المنازعات، والدين الخارجي، وتغير المناخ، وغير ذلك من التحديات. وتحدث المندوبون عن العلاقة بين اتفاق باريس والحق في التنمية وعن كيفية إقامة تلك الصلة على النحو المناسب ضمن إطار الحق في التنمية من حيث الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٤٩- ورأى الخبراء عند اختتام الجلسة أن معاملة البلدان النامية معاملة تمايزية هي مسألة إنصاف، نظراً إلى أوجه عدم المساواة التي نجمت عن الظروف التاريخية والاقتصادية. وإن وسائل التنفيذ والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة يتسمان ببالغ الأهمية وبدون ذلك الهدف، لا يمكن تنفيذ الأهداف الأخرى. وثمة قضايا مماثلة في هيئات قضائية أخرى، وذلك في أمريكا اللاتينية مثلاً، حيث جرى النظر في حقوق الشعوب الأصلية؛ غير أنه لم يُتطرق في تلك القضايا إلى الحق في التنمية لأن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب هو الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي توفر حقاً في التنمية يمكن الاعتداد به أمام المحاكم. وليس هناك من سبب يمنع من الادعاء بالحق في التنمية في سياق أنواع أخرى من القضايا، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ. وشدد المتكلمون على قضية محددة تتمثل في تماسك السياسات وأشاروا إلى وجوب إثارتها في عصر العولمة المالية الحالي. وإن أية اتفاقية إطارية بشأن الحق في التنمية ستكون لها قيمة مضافة، إذ إنها يمكن أن تكمّل نظام حقوق الإنسان القائم، كما يمكن لاتفاقية من هذا القبيل، في سياق العولمة المالية، أن تعالج الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وفيما يتعلق بالأخطار التي تهدد تعددية الأطراف، ينبغي أن يكون الحق في التنمية "مظلة" تغطي جميع

السياسات، وينبغي للمنظمات ذات الصلة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تشير إلى حقوق الإنسان كمرجع لها.

٥٠- وركزت الجلسة الثانية للخبراء على موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقابلة للتكيف". وضمّ فريق الخبراء المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، السيد سعد الفرارجي؛ والخبيرة الاستشارية المستقلة المعنية بالاقتصاد السياسي الدولي، السيدة بوميكا موشالا؛ ورئيس شبكة برامج الدعم الريفي في باكستان، السيد شعيب سلطان خان؛ والخبيرة الاستشارية المستقلة، السيدة تيسا خان.

٥١- وركز السيد الفرارجي على التحديات التي تطرحها التفاوتات الاجتماعية، داخل البلدان وفيما بينها على السواء، فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية إعمالاً فعالاً لمصلحة الجميع. فالتفاوت الاجتماعي يتخلل مختلف جوانب حياة الشعوب، ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، ويضر بالحد من الفقر ويؤثر تأثيراً سلبياً على روح الإنجاز لدى الناس وعلى قيمتهم الذاتية. وقال إن إطار سياسات الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ يوفر قوة دفع جديدة، مؤكداً من جديد ضرورة الحد من التفاوتات الاجتماعية ومكافحة التمييز بغية إعمال الحق في التنمية إعمالاً كاملاً لصالح كل إنسان. وأشار إلى خمسة مجالات عمل هي: (أ) تحديد البلدان التي تُركت خلف الركب؛ (ب) تحديد الأسباب الأصلية للتفاوت الاجتماعي ومكافحتها؛ (ج) ضمان عمليات شاملة للجميع وقائمة على المشاركة؛ (د) إنشاء آليات محاسبة؛ (هـ) تحديد الممارسات الجيدة في مجال الحد من التفاوتات الاجتماعية، وتقاسم هذه الممارسات وتكرارها. وقال إنه يرى أن دوره يتمثل في بناء جسر بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة على كل من المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

٥٢- وعرض السيد خان تجربة شبكة برامج الدعم الريفي في باكستان في مجال إعمال الحق في التنمية، كمثال عملي على الكيفية التي يمكن بها تحقيق تنمية من خلال جهود التعويل على النفس. وقال إن لب الشبكة هو عنصر التعبئة الاجتماعية، من أجل تمكين الفقراء من المشاركة في القرارات التي تمسّ حياتهم. والتعبئة الاجتماعية نهج شمولي يشتمل على تنمية الموارد البشرية، وصندوق استثمار مجتمعي، ومساعدة تقنية، وتطوير للبنية التحتية، وصلات وصل بالجهات الفاعلة الأخرى من الدول وغير الدول. وهي سبيل فعّال وسريع لإعمال حق فقراء الأرياف في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٣- وعرضت السيدة موشالا دراسة عن اتفاقات الاستثمار الدولية والتصنيع وحقوق الإنسان، فتحدثت عن المعوقات التي تضعها هذه الاتفاقات أمام إعمال الحق في التنمية من خلال التصنيع الشامل للجميع والمنصف والمستدام في إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل المعوقات في أوجه الحماية التي تُوفَّر بموجب الاتفاقات والتي تتولى آلية تسوية المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة إنفاذها. وقد نصت مبادئ وعناصر إعلان الحق في التنمية على أن السياسات الإنمائية الوطنية والدولية على السواء تخلق بيئة تمكِّن من تحقيق التنمية، مما يجعلها أداة فعالة من أدوات حقوق الإنسان لمعالجة العقبات التي تثيرها اتفاقات الاستثمار. وتدابير حماية المستثمر التي تؤثر على قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة هي أنواع الحظر المفروضة على متطلبات الأداء، مثل المحتوى المحلي وآلية تسوية المنازعات. وشملت التوصيات: إجراء عمليات تقييم للأثر على حقوق الإنسان؛ وتقديم المنظمات الدولية معلومات

عن الخيارات وعن أفضل الممارسات؛ وتضمين الاتفاقات أحكاماً تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

٥٤- وتناولت السيدة خان الكيفية التي يمكن بها للحق في التنمية ولإطار حقوق الإنسان الأوسع بلورة الأسلوب الذي ينبغي به حشد وإدارة التمويل المتعلق بتغير المناخ. واستجابةً لخطر تغير المناخ، تعهدت الدول، في صكوك متعددة، بحشد الموارد اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك من خلال الصندوق الأخضر للمناخ. والمبالغ المتوفرة تشكل جزءاً من المبلغ اللازم لدعم التنمية القائمة على التكيف مع تغير المناخ. وينبغي الاسترشاد بالمبادئ التالية في تشغيل آليات التمويل المتعلق بتغير المناخ: إدراج التزامات صريحة بحقوق الإنسان في الوثائق الأساسية، واتباع نهج متين لضمان مشاركة فعالة لأصحاب المصلحة، والحاجة إلى بنية تحتية لحقوق الإنسان داخل صناديق المناخ، واتباع سياسات لحقوق الإنسان تشتمل على مؤشرات كمية ونوعية، وإخضاع الكيانات الشريكة، بما في ذلك الوسطاء الماليون، لإشراف ورقابة فعالين.

٥٥- وفي النقاش الذي أعقب ذلك، تناول الكلمة ممثلو جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز، ومصر، وباكستان، وموزامبيق، وإكوادور، وتبعهم ممثل رابطة جماعة يوحنا الثالث والعشرين، متحدثاً باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، وممثل منظمة كاريتاس الدولية. وركز الكثير من المساهمات على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وقضايا التآزر وتماسك السياسات، ومشاركة المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحدث الممثلون عن تجاربهم الشخصية فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار وعمليات المراجعة الهادفة إلى إصلاح المعاهدات، وأهمية التركيز فيها على حقوق الإنسان. وأكدت المساهمات على ضرورة إعطاء الأولوية لتغير المناخ وضرورة ضمان معالجة التضارب بين المبالغ المتعهد بها في صناديق المناخ ومقدار الإنفاق.

٥٦- وفي ختام الجلسة، أجاب أعضاء فريق الخبراء على الأسئلة وتوسعوا في شرح عدد من النقاط الرئيسية. وأشاروا إلى الحاجة الملحة إلى المحاسبة فيما يتعلق بالتزامات التمويل الخاص بتغير المناخ، وذلك من خلال وضع شكل موحّد للإبلاغ، ومؤشرات لتصنيف المعونة، واعتماد أفضل الممارسات. وأُشير إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيره من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحاجة إلى إجراء عمليات تقييم للأثر على حقوق الإنسان. وذكر أن المزيد من الوعي وتقاسم المعلومات يشكّل جزءاً هاماً من ولاية المقرر الخاص ومن عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنشأ لصالح الحكومات؛ غير أن المقرر الخاص يأمل أن يُتاح له المجال الكافي للاستماع إلى المجتمع المدني والتفاعل معه.

دال- المساهمات المقدمة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين

٥٧- تحدث ممثل باكستان عن النهج المتعدد الوجوه الذي يتبعه بلده تجاه التنمية، والذي يتضمن إصلاحات هيكلية، وسياسات مواتية للاستثمار، وشبكات سلامة اجتماعية لصالح الفئات الضعيفة. وقال إن الدهليز الاقتصادي بين الصين وباكستان مبادرة إقليمية هامة تهدف إلى وصل الدولتين وتقاسم ازدهارهما، وتُعد مثالاً عملياً على إعمال الحق في التنمية، من خلال

تغذية النمو الاقتصادي في المنطقة. وهناك مشاريع إقليمية مماثلة يمكن أن تعزز التعاون الدولي لأغراض التنمية وأن تفعّل الحق في التنمية.

٥٨- وأشار ممثل كوبا إلى أن التعاون الدولي القائم على التضامن والمشاعر الإنسانية وانعدام الشروط هو أحد المقومات الأساسية لسياستها الخارجية. ويشمل تعاون كوبا على الصعيد الدولي العديد من القطاعات، منها التعليم والصحة والرياضة. ففي قطاع الصحة مثلاً، تُوفَّر البرامج الصحية لبلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية غداة وقوع الكوارث الطبيعية وفي مجال تدريب المهنيين. وعلى المستوى الوطني، لم تمنع محدودية الموارد الطبيعية والمالية من تنفيذ استراتيجية وطنية. وتعتبر كوبا الإنسان محور التنمية بهدف الحد من التفاوتات الاجتماعية وتوفير تغطية شاملة ومجانية للتعليم والصحة.

٥٩- وذكر مندوب مصر أن استراتيجية بلده لعام ٢٠٣٠ تقوم على مبدأ التنمية المستدامة الشاملة للجميع والتنمية الإقليمية المتوازنة، كإطار عام لتحسين نوعية الحياة والرفاه تحسيناً شاملاً، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتُستخدم الاستراتيجية كأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني وتنسيق الجهود لتنفيذ تلك الأهداف. وقد وُضعت الاستراتيجية بصورة تشاركية وتعاونت جميع الدوائر الحكومية على وضع أهداف شاملة. وإن الظروف المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة تعطي تلك الاستراتيجية ميزة وأهمية نسبيتين لمعالجة التطورات الدولية.

٦٠- وتحدث ممثل إندونيسيا عن سياسات بلده، وهي تشمل: إدماج خطة ٢٠٣٠ في التخطيط الإنمائي الوطني؛ ووضع الصيغة النهائية للأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالتنفيذ على الصعيد الوطني؛ ودعوة جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة؛ والرصد والتقييم. وفيما يتعلق بتدابير أكثر تحديداً، زادت إندونيسيا المبالغ المخصصة في الميزانية لبرامج التنمية الاجتماعية. وعلى الصعيد الإقليمي، يخطط البلد لعقد لقاء لزعماء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، ساهمت إندونيسيا وشاركت بفعالية في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ الأهداف.

٦١- وتحدث مندوب إثيوبيا عن مساهمة بلده في السلم والأمن ومساهمته كمضيف في الجهود الهادفة إلى تحقيق تقدم في الخطط الإنمائية الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي، قادت إثيوبيا واستضافت حوارات بشأن التنمية في الاتحاد الأفريقي وغيره من المحافل. وتؤمن إثيوبيا إيماناً قوياً بأن البرامج الإنمائية المنحى المتعددة القطاعات هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز القدرة على التكيف على الصعيدين المجتمعي والوطني من خلال القيام باستثمارات في مجال تطوير البنية التحتية. وهي تدعو إلى تضامن وتعاون دولي أقوى لتحقيق نتائج التنمية العالمية بصورة فعلية وفي الوقت المناسب.

٦٢- وتتركّز استجابة الاتحاد الأوروبي لخطة ٢٠٣٠ على إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار السياسات الأوروبية وأولويات المفوضية الأوروبية. وتُقترح، بموجب توافق الآراء الأوروبي الجديد، سياسة إنمائية أوروبية جماعية تتمحور حول خمسة مواضيع أساسية من خطة ٢٠٣٠ وتسلط الضوء على عناصر رئيسية مشتركة بين القطاعات. وتساهم السياسات والإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي، بالفعل، مساهمة ملموسة في خطة ٢٠٣٠، وتشتمل على مسار

صوب اقتصاد دائري، وعلى مبادرة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وكفاءة الموارد، وتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومتابعة تنفيذ اتفاق باريس.

٦٣- وتحدث مندوب الجمهورية العربية السورية عن تطوير التشريعات والقوانين والسياسات الوطنية لضمان التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال، القوانين والسياسات المالية التي تضمن الحد الأدنى للأجور والمساواة في الدخل. وقال إن هناك تدابير لضمان المساواة والتصدي للسياسات والممارسات التمييزية. وقد اعتمد البلد برامج للتخفيف من الفقر، ووفّر الضمان الاجتماعي، كما اعتمد تدابير في مجال التنمية الريفية وبرامج في مجال الحماية الاجتماعية ومبادرات لتمكين المرأة. وتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي يواجهها، فإنه لا يزال ملتزماً ويبذل كل الجهود الممكنة لتنفيذ الأهداف.

٦٤- وتحدث مندوب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن النهج الشامل الذي تتبعه إزاء إعمال الحق في التنمية. فقد عززت فنزويلا نماذج التكامل في المجالين الإقليمي والدولي، استناداً إلى التعاون والتضامن على الصعيد الدولي. وأشهر الأمثلة على ذلك التحالف البوليفاري لشعوب أمريكنا، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وتحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد وضعت سياسة تشاركية تعزز الحوار والمنظور الجنساني، والشمول، وعدم التمييز. وأشار الممثل إلى خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وأكد ضرورة إحداث تحول عميق في النظام الاقتصادي من أجل القضاء على الفقر وإعمال الحق في التنمية.

٦٥- وتحدث مندوب جنوب أفريقيا عن تنفيذ بلده لأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى كل من خطة التنمية الوطنية والإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل الراهن وإلى الدستور الذي يتحدث عن مجموعة منوعة من الحقوق المتوائمة مع الحق في التنمية. وقال إن التنفيذ قد تيسّر بفضل انخراط جميع الإدارات الأساسية المختصة في الحكومة. وأُنشئت تمارين مكثفة لفرق مكلفة بمهام بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة ولتسريع برنامج التنفيذ الحكومي، المسمى "عملية فاكيزا". وأشار المندوب إلى جهود البلد على الصعيد الإقليمي، وثغرات التمويل، ومركز معارف يتعلق بالأهداف، والإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عمل ٢٠٦٣ وخطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، الذي يتوخى تنسيقاً أقوى بين المنظمتين من أجل المساهمة بصورة إيجابية في إحداث تحول هيكلي في أفريقيا يكون محوره الإنسان ولديه حسّ بالشؤون البيئية العالمية.

٦٦- وأشار مندوب إكوادور إلى أن بلده أدمج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية الوطنية ذات الصلة (المسماة "حياة واحدة")، التي تضمن حقوق الإنسان لجميع الأفراد طوال دورة الحياة. وتسعى الخطة إلى تحقيق إنجاز اقتصادي كامل على المستويين الوطني والعالمي، والمواطنة الكاملة، والشفافية، ومكافحة الفساد، وضمان السيادة، وتعزيز السلم. وقد بُنيت على أساس الحوار ووفقاً لعملية ديمقراطية تقوم على المصلحة المشتركة، المكرسة في التنوع. وفيما يتعلق بالتفاوتات الاجتماعية، تسعى إكوادور إلى التعاون في مجالات محددة مرتبطة بالأولويات الدولية، وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على التمييز وإطلاق المشاريع في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأكد المندوب أهمية التمويل الاستراتيجي

بغية العمل على تحقيق التنمية المستدامة استناداً إلى مبادئ مشتركة تحظى بموافقة الجميع، وحثّ كل الدول على حشد الموارد، الخاصة والعامة على السواء، وتحديد أولويات من بين مختلف الأهداف الإنمائية.

٦٧- وتحدث ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن خطة التنمية الوطنية التي تندرج ضمن إطار خطة متكاملة لتحقيق تطلعات خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. وقد وُجهت الخطتان نحو تعزيز تكامل الدولة ورفاهها والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة، على نحو يدعم الاستقلال الذاتي الديمقراطي والسيادة الاقتصادية. ومن شأن ذلك أن يسهل حصول الشعب على الخدمات الأساسية وتطبيق نموذج بيئي جديد. وأشار الممثل إلى جهود البلد الهادفة إلى تحقيق النمو والحد من الفقر وإلى سياسة الاستثمار في مختلف القطاعات في ضوء تنفيذ خطة ٢٠٣٠. وقال إن البلد على يقين من أن الحق في التنمية متأصل لدى الإنسان ويرتبط بثقافة من السلم والتعاون تقوم على المعارف المتبادلة والاحترام والتنوع الثقافي.

٦٨- وذكر ممثل رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين أن الجماعة انخرطت في مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والمبادرات الإنمائية على المستوى الشعبي، إذ تعمل مع الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء. وتشمل تلك الأنشطة مجموعة من المشاريع القائمة في إيطاليا في إطار تنفيذها للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتعاونيات الاجتماعية، وبرنامج مكافحة الاتجار، وفرق السلم المدني. ولديها أيضاً في زامبيا وبنغلاديش والبرازيل مشاريع تهتم باليتامى، والحق في التعليم، والعنف ضد الأطفال والنساء الصغيرات السن.

٦٩- وذكر ممثل الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية أن المجتمع المدني كان طرفاً فاعلاً أساسياً في النهوض بقضايا نزع السلاح وحقوق الإنسان. وقال إن للأسلحة التقليدية أثراً سلبياً على التنمية، مثلما أُشير إلى ذلك في المادة ٧ من إعلان الحق في التنمية وفي الهدف ١٦ من أهداف التنمية الاستراتيجية. وأهاب الممثل بجميع البلدان أن تصدِّق على الاتفاقات التي تحظر الأسلحة التقليدية ذات الآثار الإنسانية وأن تحقق نزع السلاح بشكل كامل، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، بحيث تتمكّن البلدان من الإفراج عن الموارد اللازمة لتحقيق التنمية العالمية.

هاء- مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية

٧٠- واصل الفريق العامل النظر في مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى (انظر الوثيقة A/HRC/15/WG.2/TF/2/Add.2، المرفق). وتحدث ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز فأشار إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٣٦، الذي قرر المجلس بموجبه وجوب أن يضع الفريق العامل الصيغة النهائية للوثيقة المتعلقة بالمعايير والمعايير الفرعية في موعد أقصاه الدورة التاسعة عشرة. ولاحظ الممثل أن ذلك العمل لم يسفر حتى الآن عن نتائج حقيقية، وتمنى أن يمضي الفريق العامل قدماً في عمله. وأشار الممثل إلى أنه كانت تظهر في كل دورة من الدورات التي نوقشت فيها الوثيقة وجهات نظر جديدة تعوق اعتماد الوثيقة، وإلى أنه آن الأوان فعلاً لاتخاذ تدابير فعالة بشأن المعايير والمعايير الفرعية. وكرر الاتحاد الأوروبي القول إنه لا سبيل

إلى المضي قدماً إلا بوجود توافق آراء، وإنه قد تم تقويض توافق الآراء هذا عندما أُصِرَّ على أن وضع وثيقة ملزمة قانونياً هو النتيجة الوحيدة الممكنة للمناقشات.

٧١- وتناول ممثلو مصر وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل وجنوب أفريقيا واليابان وجمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة لعرض آرائهم بشأن بند جدول الأعمال وسبيل المضي قدماً، وقُدِّمت مساهمات من جانب رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين التي تحدثت باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، ومركز أوروبا - العالم الثالث، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية. ولخص الرئيس/المقرر تبادل الآراء وقال إن من الواضح أن النظر في المعايير والمعايير الفرعية قضية لا توجد بشأنها أرضية مشتركة وأن الآراء المتضاربة بشأنها ستظل قائمة. وكحل بديل، أشار على الأمانة بأن "تنظف" النص وتزيل النقاط الزائدة عن اللزوم، وتبقي في الوقت نفسه على الصياغة القائمة، وتُظهر الاقتراحات المقدمة من الوفود كما هي. وإضافةً إلى ذلك، يمكن للأمانة توفير صياغة بديلة من وثائق توافق الآراء القائمة ذات الصلة وتقديمها كي ينظر فيها الفريق العامل في دورته التالية على نحو يفتح الباب أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق. ويهدف هذا الاقتراح إلى جسر الفجوة القائمة والسير قدماً في اتجاه مواتٍ. وكان رد المندوبين على الاقتراح متفاوتاً، واقترح ممثل حركة عدم الانحياز مواصلة النظر في النص القائم في الفترة المتبقية من الجلسة، وأيده في ذلك بعض مندوبي الحركة. وصرّح مندوب الاتحاد الأوروبي بأنه لا يستطيع في الظروف الحالية إبداء تعليقات محددة بشأن أحكام الوثيقة وأنه يحتفظ بالتحفظات القائمة في النص وسيقدم تحفظات على أية اقتراحات أو تعديلات. وبقي مندوب اليابان أيضاً متحفظاً على جميع المعايير والمعايير الفرعية التي تحفظ عليها سابقاً وقال إنه غير مستعد لبحث أية اقتراحات جديدة، وكرر أيضاً القول إن اليابان لا تؤيد اعتماد وثيقة ملزمة قانونياً. وأتم الفريق العامل قراءة المعايير ١(أ) إلى ١(هـ)، البديل ١، خلال الجلسة.

واو- معايير إعمال الحق في التنمية

٧٢- واصل الفريق العامل نقاشه المتعلق بوضع معايير لإعمال الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، كانت أمام الفريق وثيقتان: تقرير عن معايير إعمال حقوق الإنسان (A/HRC/WG.2/17/2) كان الرئيس/المقرر قد أعدّه وقدمه في الدورة السابعة عشرة للفريق، واقتراحات مقدمة من حركة عدم الانحياز بشأن مجموعة معايير تتعلق بإعمال الحق في التنمية، واردة في الوثيقة A/HRC/WG.2/18/G/1.

٧٣- وذكر مندوب الاتحاد الأوروبي عند بدء النقاش أن الاتحاد لن يغيّر موقفه ولن يعلّق على اقتراحات محددة وسيبقي على نفس الاقتراحات التي قدمها سابقاً. وتحدث ممثل حركة عدم الانحياز عن مجموعة المعايير التي اقترحها الرئيس/المقرر كسبيل للمضي قدماً ولتنفيذ ولاية الفريق. فقال إن الحركة على استعداد للاستماع للاقتراحات التي أُدرجت، وتود لو يعمل الفريق العامل مع الرئيس/المقرر والمقرر الخاص. وأشار أيضاً إلى مضمون مشروع مجموعة المعايير الذي عرضته حركة عدم الانحياز وقال إن المشروع يتضمن أحكاماً تتعلق بالاحترام الكامل للمعايير الدولية والتعاون بين الدول، وإزالة الحواجز، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٧، ومسؤولية الدول عن التعاون من أجل القضاء على الظلم، والكف عن اتخاذ تدابير

قسرية من جانب واحد، واحترام الاستقلال السياسي للدول وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل.

٧٤- وأبدى مندوب اليابان تحفظاً على مجموعة المعايير. وتناول الكلام ممثلون من جنوب أفريقيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكذلك ممثل رابطة جماعة يوحنا الثالث والعشرين، متحدثاً باسم منتدى المنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، وممثل مركز أوروبا - العالم الثالث وممثل المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية. وذكر مندوب جنوب أفريقيا أنه لو بحث الموضوع خلال النقاشات التي أُجريت في فريق الخبراء لكان ذلك مفيداً، وسلّم بأن الاقتراح المقدم من حركة عدم الانحياز والمعايير والمعايير الفرعية هامة بذات الدرجة من أجل المضي قدماً. وأشار المندوب إلى أن وضع الحق في التنمية في إطار قانوني دولي على قدم المساواة مع غيره من الحقوق أمر ضروري للغاية، وأضاف أن من شأن وضع اتفاقية أن يخلق زخماً جديداً وأن يكمّل نظام حقوق الإنسان الراهن، فضلاً عن أنه يتوافق مع ولاية المجلس الخاصة بمنع وقوع الانتهاكات. وأكد مندوب دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد الحاجة إلى معاهدة ملزمة قانونياً. وأيدت منظمات المجتمع المدني ضرورة وضع معاهدة ملزمة قانونياً وأكدت أن الوثيقة المرجعية الأساسية في هذا الشأن هي إعلان الحق في التنمية. وأشارت منظمات المجتمع المدني أيضاً إلى الورقة غير الرسمية التي قدمتها في الدورة السابقة بشأن المعايير والبنود الواجب أخذها في الاعتبار وإشراك أشخاص من الشعوب الأصلية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٥- اعتمد الفريق العامل بتوافق الآراء، في الجلسة الختامية لدورته التاسعة عشرة المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الاستنتاجات والتوصيات التالية، وفقاً لولايته المنشأة بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/١٩٩٨.

ألف- الاستنتاجات

٧٦- أعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع الذين ساهموا في أعمال دورته التاسعة عشرة.

٧٧- ورحب الفريق العامل بحضور نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدورة وأحاط علماً بملاحظاتها الاستهلالية، التي أدلت بها نيابة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتي أكدت فيها من جديد دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الكامل للفريق العامل وللإعمال الكامل للحق في التنمية، وكذلك تعزيز الدعم المقدم من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لذلك الغرض.

٧٨- ورحب الفريق العامل بإعادة انتخاب الرئيس/المقرر وأشاد بحنكته في قيادة المداولات خلال الدورة.

٧٩- وأعرب الفريق العامل عن تقديره للحوار التفاعلي الذي جرى مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية.

٨٠- وأجرى الفريق العامل مناقشات بشأن مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية فيما يتصل بوضع مجموعة معايير شاملة ومتسقة لإعمال الحق في التنمية، وأجرى مناقشات بشأن هذه المعايير.

٨١- وأحاط الفريق العامل علماً بتقرير الرئيس/المقرر المعنون "معايير لإعمال الحق في التنمية" وبالاقتراح المقدم من بلدان حركة عدم الانحياز بشأن وضع مجموعة معايير شاملة ومتسقة لإعمال الحق في التنمية.

٨٢- وأعرب الفريق العامل عن تقديره للحوار التفاعلي الذي جرى بشأن الإعمال الكامل للحق في التنمية، بما في ذلك الآثار المترتبة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإمكانية المشاركة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أحاط الفريق العامل علماً، مع التقدير، باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٧ بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقراره ٢٥/٣٧ بشأن الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغية إعمال حقوق الإنسان بالكامل، مع التركيز تركيزاً كلياً على جميع وسائل التنفيذ.

٨٣- ونوّه الفريق العامل، مع التقدير، عقب النظر في مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية في دورته التاسعة عشرة، بإعداد الأمانة ورقة غرفة اجتماعات جمعت فيها التعليقات والآراء المقدمة من الحكومات ومجموعات الحكومات والمجموعات الإقليمية وأصحاب المصلحة بشأن مشروع معايير الحق في التنمية وما يقابلها من معايير فرعية تنفيذية (A/HRC/WG.2/18/CRP.1).

٨٤- وأحاط الفريق العامل علماً بالورقة التي أعدها الرئيس/المقرر بعنوان "الحق في التنمية: إيجاد سبيل للمضي قدماً (A/HRC/WG.2/18/CRP.2) والتي حدد فيها التحديات الرئيسية التي يواجهها إعمال الحق في التنمية.

باء- التوصيات

٨٥- أوصى الفريق العامل بما يلي:

(أ) أن يقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمفوضية باتخاذ تدابير كافية لضمان تخصيص متوازن ومرئي للموارد وإيلاء الاهتمام الواجب لإبراز الحق في التنمية وإدماجه وإعماله بشكل فعال من خلال القيام بصورة منهجية بتحديد وتنفيذ مشاريع ملموسة مكرسة لهذا الحق، وأن يواصلا تزويد مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل بما يستجد من تقدم في هذا الشأن؛

(ب) أن يواصل الفريق العامل إنجاز ولايته، من خلال عملية التزام تعاونية وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/١٩٩٨ وغيره من قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ج) أن يدرج المفوض السامي في تقريره السنوي القادم تحليلاً عن الإعمال الكامل للحق في التنمية، آخذاً في الحسبان التحديات القائمة ومقدماً توصيات بشأن كيفية التغلب عليها، فضلاً عن اقتراحات ملموسة لدعم الفريق العامل في تنفيذ ولايته؛

(د) أن يحيط الفريق العامل علماً بالمناقشات المتعلقة بالمعايير والمعايير الفرعية التنفيذية، الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات A/HRC/WG.2/18/CRP.1 مع أخذ قراري مجلس حقوق الإنسان ٣/٩ و٩/٣٦ في الحسبان؛

(هـ) أن ينظر الفريق العامل، في المداولات التي سيجريها في المستقبل، في المساهمات التي تقدمها الدول على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية وبالآثار المترتبة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) أن يدعو الفريق العامل المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية إلى أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، المساهمة في عمل الفريق العامل وفقاً لولايته المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/١٤؛

(ز) أن يقدم الرئيس/المقرر تقرير الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل إلى الجمعية العامة، بما في ذلك تقارير الفريق بشأن إدماج الحق في التنمية في خطة عام ٢٠٣٠ وتعزز هذا الإدماج.

المرفق

قائمة بأسماء المشاركين

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

إثيوبيا، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنما، بوروندي، توغو، تونس، جنوب أفريقيا، جورجيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، الصين، العراق، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، نيبال، نيجيريا، هنغاريا، اليابان.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إستونيا، إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البحرين، بلغاريا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، سري لانكا، سنغافورة، السويد، غانا، غواتيمالا، فرنسا، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النمسا، الهند، هندوراس، اليونان.

الدول غير الأعضاء التي لها مركز مراقب

دولة فلسطين، الكرسي الرسولي.

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الجنوب، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفئة العامة

Caritas Internationalis, Centre Europe-tiers monde, Congregations of St. Joseph, New Humanity.

الفئة الخاصة

Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Association Points-Coeur, Company of the Daughters of Charity of St. Vincent de Paul, Dominicans for Justice and Peace (Order of Preachers), Drépavie, Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social (FUNDALATIN), International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco, International Movement of Apostolate in the Independent Social Milieus (MIAMSI), International Organization for the Right to Education and Freedom of Education (OIDEL), International Association of Democratic Lawyers, Teresian Association, International Volunteerism Organization for Women, Education and Development (VIDES).

القائمة

Indian Council of South America (CISA).